كلية الحقوق

الامتناع في القانون الجنائي

« دراسة مقارنة »

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

مقدمة من الباحث

أحمد فتحي على محمد

لجنة المناقشة والحكم على الدراسة:

الأستاذ الدكتور/ أحمد عوض بلال **"رئيسا "**

أستاذ القانون الجنائي، عميد كلية الحقوق - جامعة القاهرة (الأسبق)

الأستاذ الدكتور/ عمر محمد سالم **"مشرفًا وعضوا "**

أستاذ القانون الجنائي، عميد كلية الحقوق - جامعة القاهرة (الأسبق)

ووزير الدولة للشئون القانونية والمجالس النيابية (الأسبق)

المستشار. الدكتور/ محمد الدسوقي الشهاوي **" عضوا "**

الرئيس بمحكمة استئناف القاهرة

٢٠٢٣

كلية الحقوق

الامتناع في القانون الجنائي

« دراسة مقارنة »

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

مقدمة من الباحث

أحمد فتحي على محمد

تحت اشراف

أ.د/ عمر محمد سالم

أستاذ القانون الجنائي

عميد كلية الحقوق ـ جامعة القاهرة (الأسبق)

وزير الدولة للشئون القانونية والمجالس النيابية (الأسبق)

٢٠٢٣

﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا عَمَّا يَعْمَلُ ٱلظَّٰلِمُونَ ۚ

إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ ٱلْأَبْصَٰرُ ﴾

سورة إبراهيم الآية ٤٢

شكر وتقدير

أشكر اللهَ تعالى على نعمهِ السابغة، وآلائه العظيمة، ثم شكري الموصولٌ إلى لجنةِ المناقشةِ الفضلاء، على رأسِهَا **الأستاذ الدكتور/ أحمد عوض بلال**، أستاذ القانون الجنائيٍ، عميد كلية الحقوق – جامعة القاهرة (الأسبق)، الذي تفضل مشكورًا بقبول رئاسة لجنة المناقشة والحكم لهذه الدراسة ليرفع من قدرها ويثري من قيمتها وليضيف إليها من أصالة فكره وغزير علمه ونبل عطائه، وليكون لي موجهًا ومعلمًا مقومًا، فله مني كل الشكر وعظيم الامتنان.

وأتقدمُ بموفورِ الشكرِ، وجزيلِ العرفان، إلى معالي **الأستاذِ الدكتور/ عمر محمد سالم** أستاذ القانون الجنائي، وعميد كليةِ الحقوقِ السابق جامعة القاهرة، ووزير الدولةِ للشئونِ القانونية، والمجالسِ النيابيةِ الأسبق. صاحب القلبِ الرحيمِ والخُلقِ القويم، الذي أكرمنيَ اللهُ بإشرافهِ على رسالتي، فأجرى لي على يديهِ خيرًا كثيرًا، فاستحقُ من الثناءِ أصدقه، ومن الوفاء أجمله، وأخلصَ الوفاءِ، وجميلَ الدعاءِ، على جَهْدِ سيادتهِ في تقويمِ منهجِ الدراسةِ، وتذليلِ الكثير من العقبات، فكانَ لي منَ عظيمِ خلقِهِ وعلمِهِ الجم؛ ما أعانني على إتمامِ هذا العمل بصورتِهِ التي هو عليها الآن.

كما اتقدمُ بعظيمِ العرفانِ وخالصِ الامتنانِ إلى **المستشار الدكتور/ محمد الدسوقي الشهاوي**، الرئيس بمحكمة استئناف القاهرة، لتفضلِ سيادِتِه بِقَبُولِ مناقشةِ رسالتي، والتنويه إلى ما قصرَّتُ فيه، متحملاً عناء اقتطاعِ جزءٍ ثمين من وقتهِ.

هذا ولا تسعفني الكلمات لأن أتوجه بالشكر إلى كل من قدم لي يد العون أو لسان نصح أو أشار عليّ بعمل، وعندما لا تسعفني الكلمات فإنني اقتصر طريقي بالصمت مفضلاً ذهب السكوت على فضة القول.

الأهـــــــداء

إلى أبي الحبيب.....

إلى أمي الغالية....

إلى إخوتي وأبنائهم وأزواجهم...

إلى جميع أقربائى وأصدقائى...

تقديرًا وشكرًا وعرفانًا،،،،

المقدمة

موضوع البحث

يعد القانون الجنائي من أصعب وأدق التشريعات القانونية التي تستلزم الوقوف على خصوصيته التي تميزه عن باقي التشريعات القانونية الأخرى؛ يظهر ذلك في مجالات: التجريم والعقاب والمحاكمة؛ حيث تتطلب معرفة خاصة بالواقع المجتمعي وما يحركه من تناقضات كانت وما تزال وستظل مصدره ومعينه الأول، وذلك لتطور المصالح المجتمعية واجبة الحماية جنائيًا، وكذلك تخصيص النظر في مختلف أفعال المساس التي تهددها، مع ترتيب مستويات حمايتها من دون اختزال أو مبالغة في حماية المجتمع، إذ أن الفرد يرتكب هذه الأفعال متعديًا على حقوق وضمانات واجبة الحماية بداية من تحديد مسئوليته، وانتهاء بحسم تورطه في ارتكاب أي من الأفعال التي نص القانون على تجريمها.

ولعل الصعوبة تنطلق بداية من أن لهذا القانون مصطلحات خاصة به، وهذه المصطلحات على الرغم من وجودها فقد شدد الفقه المقارن على ضرورة الالتزام بواجب الدقة والوضوح عند صياغتها؛ لأنها غالبًا ما تكون حمالة لكثير من المعاني والدلالات؛ مما يوجب على دارس هذه المادة أن يعي منذ البداية بأنه مطالب بكثير من التريث والتأمل في نصوص تلك القواعد الجنائية حتى يحسن فهمها ويتمكن من تطبيقها وفق الشكل المستساغ دون انحراف بالنص أو تشويه للواقع.

ونلاحظ أن الفقه الجنائي لم يميز بين الفعل والامتناع بل ساوى بينهما، والحكمة في ذلك هي محاولة القضاء على الجريمة بكل أنواعها سواء ارتكبت بفعل إيجابي أم سلبي، خاصة إذا علمنا أن السلوك السلبي صار أشد خطرًا وانتشارًا من السلوك الإيجابي.

وكذلك فإن القانون الجنائي المعاصر بات يساوي بين الفعل والامتناع، متى تضمن القانون نصًا يدل على الجريمة –فعلًا أو امتناعًا-والعقوبة المترتبة عليها؛ تطبيقًا للقاعدة المطردة في كل دساتير الدول "لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص".

ومن هنا كانت الحاجة إلى وضع تصور عام لمفهوم الامتناع وأركانه، مما يحتم على المشرع وضع سياسة جنائية وقائية وزاجرة لمواجهة هذه الجرائم.

حيث إن من المسلم به أن معظم الجرائم السائدة أغلبها ترتكب بالسلوك الإيجابي كونه يجسد الخطورة الإجرامية المتواجدة في نفس الجاني، ولكن مع تطور العلوم القانونية

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٦
الفصل التمهيدي: التعريق العام للجريمة وبيان أركانها والتطور التاريخي لجريمة الامتناع	١٠
المبحث الأول: تعريف الجريمة وأركانها	١٠
أولًا: الجريمة سلوك إنساني	١٢
ثانيًا: الجريمة سلوك إنساني معاقب عليه	١٢
ثالثًا: الجريمة تمثل تهديدًا واضحًا وصريحًا	١٣
١-الركن المادي للجريمة	١٤
٢-الركن المعنوي للجريمة	١٤
المبحث الثاني: التطور التاريخي لجريمة الامتناع في القوانين القديمة والشرائع السماوية	١٥
المطلب الأول: التطور التاريخي لجريمة الامتناع في القوانين القديمة	١٦
أولًا: الامتناع عند القدماء المصريين	١٦
ثانيًا: الامتناع في شريعة حمورابي	١٨
ثالثًا: الامتناع في القوانين الأشورية والسومرية	١٩
رابعًا: الامتناع في القانونين اليوناني والروماني	٢٠
١-الامتناع عند اليونان	٢١
٢-الامتناع عند الرومان	٢٢
المطلب الثاني: التطور التاريخي لجريمة الامتناع في الشرائع السماوية	٢٣

الفرع الأول: جرائم الامتناع في التوراة	٢٥
الفرع الثاني: جرائم الامتناع في المسيحية	٢٧
الفرع الثالث: جرائم الامتناع في الشريعة الإسلامية	٢٨
الباب الأول: القواعد العامة لجريمة الامتناع	٣٢
الفصل الأول: تعريف جريمة الامتناع وتحديد طبيعتها وأركانها وصورها	٣٣
المبحث الأول: تعريف الامتناع	٣٤
أولًا: تعريف الامتناع في اللغة	٣٤
ثانيًا: تعريف الامتناع في الفقه	٣٥
المبحث الثاني: طبيعة الامتناع والخلاف الفقهي حول تحديد طبيعته	٣٧
المطلب الأول: المفهوم الطبيعي للامتناع	٣٩
المطلب الثاني: المفهوم القانوني للامتناع أو القاعدي	٤٢
أولًا: نظرية الفعل المنتظر	٤٢
ثانيًا: النظرية القانونية	٤٣
المطلب الثالث: المفهوم المختلط للامتناع	٤٦
المبحث الثالث: صور جرائم الامتناع وأركانها	٤٧
المطلب الأول: صور جرائم الامتناع	٤٧
الفرع الأول: جرائم الامتناع البسيط أو المجرد	٤٨
الفرع الثاني: جرائم الامتناع ذو النتيجة	٥١
الفرع الثالث: جرائم الامتناع المسبوقة بفعل إيجابي	٥٣
المطلب الثاني: أركان الامتناع	٥٥
الفرع الأول: الركن المادي لجريمة الامتناع	٥٧
الفرع الثاني: الركن المعنوي لجريمة الامتناع	٧٤

الفصل الثاني: سببية الامتناع في القانون المصري والمقارن	٩٣
المبحث الأول: المعايير المحددة لرابطة السببية وأهم النظريات الفقهية في تقديرها	٩٤
المطلب الأول: المعايير المحددة لرابطة السببية	٩٥
المطلب الثاني: أهم النظريات الفقهية الضابطة لعلاقة السببية	٩٧
المبحث الثاني: الاتجاهات القضائية في تقرير السببية	١٠٦
المطلب الأول: موقف القضاء اللاتيني من مشكلة السببية	١٠٧
المطلب الثاني: موقف القضاء الأنجلو سكسوني من مشكلة السببية	١١١
المبحث الثالث: علاقة سببية الامتناع في التشريع المصري والمقارن	١١٤
المبحث الرابع: علاقة سببية الامتناع في القضاء المقارن والمصري	١٢١
المبحث الخامس: علاقة سببية الامتناع في الفقه المقارن	١٣٤
الباب الثاني: علاقة الامتناع بالصور الخاصة للركن المادي للجريمة وموقف القضاء والفقه من تلك الصور	١٥٧
الفصل الأول: صور الركن المادي لجريمة الامتناع وموقف القضاء والفقه	١٥٨
المبحث الأول: المساهمة الجنائية في جرائم الامتناع	١٥٩
المطلب الأول: أنواع المساهمة الجنائية في جرائم الامتناع	١٦١
الفرع الأول: المساهمة الجنائية الأصلية في جرائم الامتناع	١٦٢
الفرع الثاني: المساهمة الجنائية التبعية في جرائم الامتناع	١٦٤
المطلب الثاني: موقف الفقه والقضاء المقارن من المساعدة	١٧٥
المطلب الثالث: الفاعل المعنوي في جرائم الامتناع	١٧٨

المبحث الثاني: الشروع في جرائم الامتناع	١٨٣
المطلب الأول: الركن المادي في الشروع	١٨٥
المطلب الثاني: مدى تحقق الشروع في جرائم الامتناع	١٨٩
المبحث الثالث: الدفاع الشرعي وجرائم الامتناع	١٩٤
المطلب الأول: الامتناع في إطار نظرية الفاعل المعنوي	١٩٨
المطلب الثاني: الامتناع ونظرية تعدد الجرائم	٢٠٢
المطلب الثالث: الامتناع والجريمة متعدية القصد	٢٠٦
الفرع الأول: المسئولية الجنائية الناتجة عن فعل الجاني في إطار الجريمة متعدية القصد	٢٠٨
الفرع الثاني: مدى إمكانية وقوع الجريمة المتعدية القصد بالامتناع	٢٠٩
المبحث الرابع: المسئولية الجنائية عن جرائم الامتناع	٢١١
المطلب الأول: موضع الواجب القانوني بين أركان جريمة الامتناع	٢١٣
المطلب الثاني: مصادر الواجب القانوني	٢١٤
المطلب الثالث: المسئولية الجنائية عن القتل بالامتناع	٢٢١
الفصل الثاني: التطبيقات التشريعية لجرائم الامتناع في التشريع الوضعي المصري والمقارن	٢٣٥
المبحث الأول: جرائم الامتناع في قانون العقوبات المصري والمقارن	٢٣٥
المطلب الأول: جرائم الامتناع المتعلقة بالاعتداء على الأشخاص	٢٣٦
الفرع الأول: عقوبة جريمة القتل بالامتناع في قانون العقوبات المصري	٢٤٢
الفرع الثاني: عقوبة جريمة القتل بالامتناع في التشريع المقارن	٢٤٤
المطلب الثاني: جرائم الامتناع الماسة بأمن الدولة	٢٥٣
الفرع الأول: عقوبة جرائم الامتناع الماسة بأمن الدولة في قانون العقوبات	٢٥٣

المصري	
الفرع الثاني: عقوبة جرائم الامتناع الماسة بأمن الدولة في قانون العقوبات المقارن	٢٥٤
المطلب الثالث: جرائم الامتناع المتعلقة بالوظيفة العامة وصورها وعقوبتها	٢٥٦
الفرع الأول: جريمة امتناع القاضي عن الفصل في الدعوى	٢٥٧
الفرع الثاني: جريمة امتناع الموظف العام عن تنفيذ الأحكام	٢٦٨
الفرع الثالث: جريمة امتناع الموظف العام عن أداء واجبات وظيفته	٢٧١
الفرع الرابع: صور الامتناع عن تنفيذ الأحكام القضائية	٢٧٥
الفرع الخامس: العقوبة المقررة لامتناع الموظف عن تنفيذ القوانين والأحكام	٢٨١
الفرع السادس: العقوبة المقررة لامتناع الموظف عن تنفيذ الأحكام القضائية والقوانين في التشريعات المقارنة	٢٨٦
المطلب الرابع: جرائم الامتناع المتعلقة بالأسرة	٢٩٠
الفرع الأول: جريمة الامتناع عن دفع النفقة المحكوم بها في التشريع المصري والمقارن وما قد يقابلها من جرائم ذات صلة بذلك	٢٩٢
الفرع الثاني: جريمة الامتناع عن تسليم الصغير لمن له الحق في حضانته في التشريع المصري والعقوبة المقررة لذلك	٣٠٠
المطلب الخامس: جرائم الامتناع عن تقديم المساعدة والعقوبة المقررة لذلك	٣٠٢
الفرع الأول: عقوبة الامتناع عن تقديم المساعدة في التشريع المصري	٣٠٣
الفرع الثاني: عقوبة الامتناع عن تقديم المساعدة في التشريع المقارن	٣٠٦

المطلب السادس: جرائم الامتناع المتعلقة بالبيئة	٣٣٤
الفرع الأول: جرائم الامتناع المتعلقة بالبيئة في التشريع المصري وعقوبة ذلك	٣٣٥
الفرع الثاني: جرائم الامتناع المتعلقة بتلوث البيئة في التشريعات المقارنة ومدى المسئولية المترتبة على ذلك	٣٣٩
المبحث الثاني: جرائم الامتناع في التشريعات الجنائية الخاصة والمكملة في القانون المصري والمقارن	٣٤٢
المطلب الأول: جرائم الامتناع عن تقديم المساعدة الطبية	٣٤٣
الفرع الأول: المسئولية الجنائية المترتبة عن جريمة الامتناع عن تقديم المساعدة الطبية في القانون المصري	٣٤٤
الفرع الثاني: جرائم الامتناع المتعلقة بالمساعدة الطبية ومدى المسئولية على ذلك في التشريعات المقارنة	٣٤٨
المطلب الثاني: جريمة الامتناع عن تقديم الإغاثة البحرية	٣٥٠
المطلب الثالث: جريمة الامتناع الواردة في قوانين الضرائب وغسل الأموال	٣٥٦
المطلب الرابع: جرائم الامتناع المتعلقة بعدم المشاركة في العملية الانتخابية	٣٦٠
المطلب الخامس: جرائم الامتناع الواردة في قانون الأسلحة والذخائر	٣٦٢
المطلب السادس: جرائم الامتناع الواردة في التشريعات الخاصة بالمواليد والوفيات	٣٦٣
المبحث الثالث: التطبيقات القضائية المتعلقة بجرائم الامتناع في النظام القضائي المصري والمقارن	٣٦٦
المطلب الأول: التطبيقات القضائية الواردة بخصوص جرائم الامتناع في النظام القضائي المصري	٣٦٧

الفرع الأول: التطبيقات المتعلقة بجرائم الاعتداء على الأشخاص وخصوصًا جريمة القتل بالترك	٣٦٨
الفرع الثاني: السوابق القضائية في أحكام القضاء الموضوعي وقضاء الإحالة بشأن المسئولية الجنائية عن القتل العمد بالامتناع	٣٧٠
الفرع الثالث: السوابق القضائية في قضاء محكمة النقض بشأن المسئولية الجنائية عن القتل العمد بالامتناع	٣٧٢
الفرع الرابع: التطبيقات القضائية الواردة على جرائم الامتناع الماسة بأمن الدولة	٣٩٤
الفرع الخامس: التطبيقات القضائية الواردة على جرائم الامتناع المتعلقة بالوظيفة العامة	٣٩٧
الفرع السادس: التطبيقات القضائية الواردة على جرائم الامتناع عن تقديم المساعدة	٤٠٤
المطلب الثاني: التطبيقات القضائية الواردة بخصوص جرائم الامتناع في الأنظمة القضائية المقارنة	٤١٠
الفرع الأول: التطبيقات القضائية الواردة على جريمة القتل بالترك	٤١١
الفرع الثاني: التطبيقات القضائية الواردة على جريمة الامتناع عن المساعدة	٤١٢
الخاتمة	٤٢١
التوصيات	٤٢١
المراجع العربية	٤٢٥
المراجع الأجنبية	٤٤٧
فهرس الموضوعات	٤٥٨

Cairo University
Faculty of Law

Abstinence in criminal law

"A comparative study"

Thesis submitted for obtaining a PhD in law

Researcher

AHMED FATHY ALI MOHAMED

Discussion and Judgment Committee:

Prof. Dr. Ahmed Awed Bilal.

Chairman

Professor of criminal law and former dean of the Faculty of Law, Cairo University

Prof. Dr. Omar Mohamed Mohamed Salem.

Member

Professor of criminal law and former dean of the Faculty of Law, Cairo University and the former Minister of State for Parliamentary and Parliamentary Councils Affairs

Counselor Dr. / Mohamed El- Desouky El- Shahawy.

Member

President of the Cairo Court of Appeal.

2023